

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

إجراء تصنيف: وكالة Moody's تخفض تصنيف الائتماني لشركة المراكز العربية إلى الفئة Ba2، وتضع التصنيفات قيد المراجعة نحو التخفيض

جهات الاتصال
ميخائيل شيبيلوف
مساعد نائب الرئيس - محلل
مجموعة تمويل الشركات
Moody's Investors Service Limited,
Russian Branch
الطابق السابع، فور ويندز بلازا
21 شارع تفرسكايا-يامسكايا الأول
موسكو 125047
روسيا
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

لندن - 26 مايو/أيار 2020 - خفّضت وكالة Moody's لخدمة المستثمرين اليوم تصنيف الشركة العائلي من الفئة Ba1 إلى الفئة Ba2 لشركة المراكز العربية (ACC، "المراكز العربية"). كما خفّضت الوكالة تصنيف شهادات الائتمان المستحقة في عام 2024 من الفئة Ba2 إلى الفئة Ba3 والبالغ قيمتها 500 مليون دولار أمريكي والتي أصدرتها شركة صكوك المراكز العربية المحدودة. وفي الوقت نفسه، وضعت الوكالة كافة التصنيفات قيد المراجعة نحو التخفيض. و غيرت Moody's النظرة المستقبلية لكل التصنيفات من مستقرة إلى قيد المراجعة.

ومن جانبه قال جوليان حداد، نائب الرئيس - محلل أول لدى وكالة Moody's ومحلل السوق المحلي لشركة المراكز العربية: "يأتي تخفيض تصنيف الشركة العائلي من الفئة Ba1 إلى الفئة Ba2 مدعوماً بالزيادة المتوقعة في الرافعة المالية الناتجة عن الانخفاض المحتمل في إيرادات الإيجار على مدى اثني عشر شهراً القادمة، نظراً لتعطّل الأعمال الذي سببه تفشي فيروس كورونا".

ماريو سانتانجيلو
مساعد العضو المنتدب
مجموعة تمويل الشركات
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

حيثيات التصنيف

إن سرعة تفشي فيروس كورونا على نطاق واسع، و سوء النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الأصول، أنشأ صدمة ائتمانية شديدة عبر العديد من القطاعات والمناطق والأسواق. وإن التأثيرات الائتمانية لهذه التطورات مجتمعة هو أمر غير مسبوق. ويُعد قطاع العقارات للبيع بالتجزئة من أكثر القطاعات المتأثرة بالصدمة نتيجة إغلاق المراكز التجارية وانخفاض مبيعات البيع بالتجزئة التي ستضع ضغطاً سلبياً على الوضع المالي لبائعي التجزئة. وباستثناء محلات بيع الأغذية ومزوّدتي الخدمات الأساسية الأخرى، فإن مراكز التسوق الخاصة بـ "المراكز العربية" أغلقت من تاريخ 16 مارس/آذار 2020 إلى 28 أبريل/نيسان 2020 تماشياً مع متطلبات السلطات الحكومية. وتعتبر "Moody's" تفشي فيروس كورونا خطر اجتماعي بموجب إطار حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، لما له من آثار كبيرة على الصحة والسلامة العامة.

مكتب الإصدار:
Moody's Investors Service Ltd.
One Canada Square
Canary Wharf
London E14 5FA
المملكة المتحدة
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

ويعكس التصنيف الائتماني اليوم بيئة تشغيلية أضعف مما هو متوقع في المملكة العربية السعودية، حيث تتوقع "Moody's" أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8٪ في عام 2020، وانخفاض الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة 4.0٪ (أضعف معدّل للنمو منذ عام 1986). وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يؤدي قرار حكومة المملكة العربية السعودية بزيادة الضريبة على القيمة المضافة من 5٪ إلى 15٪ إلى انسحاب المستهلك التقديري الكبير والتأثير سلباً على القوة المالية لبائعي التجزئة.

وتتوقع "Moody's" أن "المراكز العربية" ستقدّم تنازلات ابتداءً من شروط السداد الممتدة وصولاً إلى تخفيض الإيجارات لدعم بائعي التجزئة. كما تتوقع "Moody's" أن يزيد صافي دين الشركة/الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 6.8x للسنة المالية المنتهية في مارس/آذار 2021 مقابل نسبة 6.0x المتوقعة للسنة المالية المنتهية في 2020، على افتراض خسارة إيجار شهر أو شهرين من إيرادات الإيجار لعام 2021 وزيادة خسائر الأضرار في حسابات الذمم المدينة. كما تتوقع "Moody's" أن تنخفض نسبة تغطية الفائدة لـ "المراكز العربية" إلى 2.5x في السنة المالية المنتهية لعام 2021. وبناءً على البيانات المالية كما في ديسمبر/كانون الأول 2019، تمتلك الشركة الكثير من الذمم المدينة مع قيمة دفترية إجمالية تبلغ 503.4 مليون ريال سعودي (303 مليون ريال سعودي صافي من الذمم المدينة المخصص لها)، فيما تُعد نسبة كبيرة منها متعلقة بإيرادات الإيجار المستحقة منذ أكثر من 90 يوماً. بالإضافة إلى ذلك، تبقى مستحقات الإيجار المستحقة للأطراف ذات الصلة مرتفعة حيث تبلغ 237.7 مليون ريال سعودي كما في ديسمبر/كانون الأول 2019. وفي ضوء تغيّر البيئة التشغيلية، يرتفع خطر زيادة حجم حسابات الذمم المدينة ومدتها بالإضافة إلى خطر عدم تطابق إيرادات الدخل مع التحصيلات النقدية. لذلك، فإن التقييم الأولي الذي يتأثر قياسه بصافي الدين/الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإطفاء (EBITDA) قد يقلل من قيمة توليد التدفقات النقدية الحقيقية للعمل.

كما يعكس تصنيف الشركة العائلي في الفئة Ba2 لشركة المراكز العربية (1) الأساسيات الإيجابية على المدى البعيد لمشغلي المراكز التجارية في المملكة العربية السعودية، مدعومة بالخصائص الديموغرافية المواتية و المساحة الإجمالية المتاحة للتأجير للفرد المنخفضة، (2) ومستوى السيولة الكافي للشركة دون وجود أي ديون كبيرة مستحقة قبل علم 2024؛ (3) المكانة السوقية القوية للشركة باعتبارها أكبر مشغّل للمراكز التجارية في المملكة العربية السعودية مع وجود فرص نمو جيدة على المدى المتوسط إلى البعيد؛ (4) ووجود محفظة عقارية من المراكز التجارية العالية الجودة مع معدلات إشغال ثابتة تبلغ حوالي 93% كما في 30 سبتمبر/أيلول 2019؛ (5) وتنوّع المستأجرين من العلامات التجارية المحلية والعالمية؛ (6) وقاعدة أصول متنوعة تتضمن ثلاث مراكز تجارية إقليمية كبيرة، واثنا عشر مركز تجاري إقليمي، وستة مراكز تجارية صغيرة، موجودة في أكبر مدن المملكة العربية السعودية، بقيمة عادلة تبلغ 22.7 مليار ريال سعودي (6.0 مليار دولار) كما في ديسمبر/كانون الأول 2019.

ويعكس تصنيف الشركة العائلي في الفئة Ba2 أيضاً (1) تركّز الشركة في بلد واحد، وهو المملكة العربية السعودية (المصنّفة A1، مع نظرة مستقبلية سلبية)؛ (2) ومخاطر تجديد عقود إيجار الأراضي، حيث يمثّل إيجار أرض الظهران مول الذي ينتهي في غضون 5 سنوات 15% من الإيرادات؛ (3) وجزء كبير من عقود إيجار المستأجرين تنتهي خلال العامين المقبلين، (4) ومستوى الدين المضمون المرتفع بنسبة 70% من إجمالي الديون.

يقع تصنيف شهادات الائتمان المستحقة في الفئة Ba3 بدرجة واحدة أقل من تصنيف الشركة العائلي ليعكس ارتباطه بالديون المضمونة والتي تمثّل فئة الدين السائدة في هيكل رأس المال.

السيولة

قتلك "المراكز العربية" أكثر من 1.0 مليار ريال سعودي من النقد وما يعادل النقد كما في ديسمبر/كانون الأول 2019، على أساس شكلي بعد سحب التسهيلات الائتمانية المتجددة البالغ قيمتها 750 مليون ريال سعودي. وتمثل هذه المصادر بالإضافة إلى الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية والمتوقع أن تصل إلى 1 مليار ريال سعودي، مصادر أكثر من كافية لتغطية مدفوعات دين "المراكز العربية" البالغة 450 مليون ريال سعودي (بما في ذلك 50٪ من التسهيلات الائتمانية المتجددة)، والإنفاق الرأسمالي البالغ 350 مليون ريال سعودي ومدفوعات الأرباح على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة، والتي تتوقع "Moody's" أن تنخفض مقارنة بالسنة المالية المنتهية لعام 2020 حيث تحتفظ الشركة بالنقد بشكل حصيل.

نبذة عن الشركة

تعد شركة المراكز العربية، المدرجة في بورصة تداول، أكبر مالك ومشغل للمراكز التجارية في المملكة العربية السعودية، حيث تضم الشركة 21 مركز تجاري بالوقت الحالي وتغطي هذه المراكز مساحة إجمالية متاحة للتأجير تبلغ أكثر من 1.2 مليون متر مربع. وتُقدَّر قيمة المحفظة بقيمة عادلة تبلغ 22.7 مليار ريال سعودي (6 مليون دولار) كما هو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.

وللتسعة أشهر الأخيرة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، بلغت العائدات المُعلن عنها 1.7 مليار ريال سعودي (450 مليون دولار) وبلغ صافي الدخل 545.8 مليون ريال سعودي (146 مليون دولار).

محلل السوق المحلي لهذا التصنيف هو جوليان حداد 39-795 (423) 971+.

الإفصاح للجهات الرقابية

التصنيفات التي تم منحها إلى شركة المراكز العربية قد تم تنظيمها وفقاً للوائح وكالات التصنيف الائتماني، التي تم إصدارها بواسطة "مجلس الهيئة العامة لسوق المال"، والتي تستند إلى "قانون رأس المال" الخاص بالمملكة العربية السعودية. تنطبق الإفصاحات التالية فقط على التصنيفات التي تم تنظيمها بواسطة "لوائح وكالات التصنيف الائتماني"، التي تم إصدارها بواسطة "مجلس الهيئة العامة لسوق المال"، والمستندة إلى "قانون رأس المال" الخاص بالمملكة العربية السعودية.

بالنسبة للتصنيفات التي تم إصدارها لبرنامج أو سلسلة أو فئة/رتبة دين أو ورقة مالية، فإن هذا الإعلان يوفر إفصاحات تنظيمية مؤكدة بخصوص كل تصنيف لسند أو ورقة مالية تم إصدارها لاحقاً لنفس السلسلة أو فئة/رتبة الدين أو الورقة المالية، أو بالنسبة لبرنامج تم اشتقاق التصنيفات الخاصة به حصرياً من التصنيفات الموجودة، طبقاً لإجراءات تصنيفات Moody's. وبالنسبة للتصنيفات التي تم إصدارها لموفر دعم ما، فإن هذا الإعلان يوفر إفصاحات تنظيمية مؤكدة بخصوص إجراء التصنيف الائتماني لموفر الدعم، وبخصوص كل إجراء تصنيف ائتماني محدد للأوراق المالية التي تشتق التصنيف الائتماني الخاص بها من التصنيف الائتماني الخاص بموفر الدعم. وبالنسبة للتصنيفات المؤقتة، فإن هذا الإعلان يوفر إفصاحات تنظيمية مؤكدة إزاء التصنيف المؤقت المخصص، وإزاء أي تصنيف ائتماني نهائي قد تم تخصيصه لاحقاً إلى الإصدار النهائي للدين، في كل حالة لم يخضع فيها هيكل المعاملة والبنود للتغيير قبل تخصيص التصنيف الائتماني النهائي بشكل يؤثر على التصنيف. لمزيد من المعلومات، يرجى

الرجوع إلى علامة تويب التصنيفات الموجودة في صفحة المُصدر/الكيان التابعة للمُصدر المذكور، على www.moodys.com.

يرجى الرجوع إلى علامة تويب التصنيفات الموجودة في صفحة المُصدر على www.moodys.com للتعرف على آخر إجراء تصنيف والحصول على السجل التاريخي للتصنيفات. تم إصدار بعض التصنيفات لأول مرة في تاريخ يقع قبل وقت تحويل تصنيفات Moody's بالكامل إلى بيانات رقمية، وقد لا تتوفر بيانات دقيقة في هذا التاريخ. لذا، توفر Moody's التاريخ الذي تعتقد أنه الأكثر موثوقية وأكثر دقة وفقاً للمعلومات المتاحة خلاله. لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة "التقرير الخاص" بتاريخ 14 أكتوبر 2011 عن قائمة الأوراق المالية التي تم إصدارها لأول مرة قبل يناير الأول من يناير 1999 بالاسم "روابط تقود إلى قائمة الأوراق المالية التي تم تصنيفها لأول مرة قبل تاريخ الأول من يناير 1999"، وذلك في صفحة نشر التصنيفات على موقع الويب الخاص بنا www.moodys.com/disclosures.

العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى رفع أو خفض التصنيفات

خلال عملية المراجعة، ستقيّم "Moody's" (1) تأثير البيئة الحالية الضعيفة على بائعي التجزئة وقدرة "المراكز العربية" على تجديد عقود الإيجار، نظراً لأن العديد منها سينتهي في غضون الاثني عشر شهراً المقبلة؛ (2) وخطر الانخفاض في التحصيلات النقدية وتأثير ذلك على سيولة "المراكز العربية" والمقاييس الائتمانية؛ (3) وإجراءات الشركة لحماية ميزانيتها العمومية على أثر خلفية انخفاض الإيجارات.

كانت المنهجية الأساسية المستخدمة في هذه التصنيفات هي منهجية صناديق الاستثمار العقاري (REITs) وغيرها من شركات العقار التجارية التي تم نشرها في سبتمبر/أيلول 2019 ويمكنك الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي https://www.moodys.com/researchdocumentcontentpage.aspx?docid=PBC_1198831.

أو يمكنك الرجوع إلى صفحة منهجيات التصنيف (Rating Methodologies) على موقعنا www.moodys.com للحصول على نسخة من هذه المنهجية.

للتعرف على المزيد من افتراضات التصنيف الرئيسية الخاصة بـ Moody's وتحليل الحساسية، راجع قسم افتراضات المنهجية وقسم حساسية الافتراضات في نموذج الإفصاح. يمكن الاطلاع على تعاريف ورموز التصنيف الخاصة بـ Moody's من خلال الموقع التالي:

https://www.moodys.com/researchdocumentcontentpage.aspx?docid=PBC_198222

تعبّر التصنيفات الائتمانية عن آراء Moody's الحالية تجاه مخاطر الائتمان المستقبلية المتعلقة بالكيانات، أو التزامات الائتمان، أو سندات الديون أو أشباه الديون المُصنفة من قبل Moody's. تُعرّف Moody's المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر المتعلقة باحتمالية عدم قيام إحدى الكيانات بتلبية التزاماتها التعاقدية المالية وقت استحقاقها وأية خسارة مالية مقدرة في حالة تعرّثها. لا تتناول التصنيفات الائتمانية أية مخاطر أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر سيولة السوق أو مخاطر القيمة السوقية أو تقلب الأسعار. لا تُعدّ التصنيفات الائتمانية بيانات تتضمن حقائق حالية أو تاريخية. لا تشكل التصنيفات الائتمانية نصيحة استثمارية أو مالية والتصنيفات الائتمانية لا تُعدّ توصيات للشراء أو البيع أو حيازة أوراق مالية معينة. لا تعلق التصنيفات الائتمانية على ملاءمة استثمار ما لأي مستثمر بعينه. تُصدر Moody's تصنيفاتها الائتمانية مع توقع وفهم أن كل مستثمر سيُجري الدراسة والتقييم الخاصين به لكل ورقة مالية قيد النظر من أجل الشراء أو الحيازة أو البيع.

تري مؤسسة Moody's أن المعلومات المتوفرة عن الكيان المُصنّف ائتمانيًا أو الالتزام أو الائتمان، ذات جودة مُرضية لأغراض إصدار تصنيف ائتماني. تتخذ مؤسسة Moody's كافة التدابير الضرورية بما يجعل المعلومات التي تستخدمها في تحديد التصنيف الائتماني بالجودة الكافية ومن مصادر تري مؤسسة Moody's أنها تتحلّى بالموثوقية، بما في ذلك، حسبما يقتضي الأمر، المصادر الخارجية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، لا تُعتبر مؤسسة Moody's جهة تدقيق ولا يمكنها في كل حالة وبصورة مستقلة التحقق أو التأكد من صحة المعلومات المستلمة في عملية التصنيف.

فيما يلي مصادر المعلومات المُستخدمة في إعداد التصنيفات: أطراف مُشتركة في التصنيف، ومعلومات عامة ومعلومات سرية ومعلومات محل ملكية مؤسسة Moody's.

تتضمن مصادر المعلومات المُستخدمة في إعداد التصنيفات ما يلي: بيانات مالية، وبيانات اقتصادية وديموغرافية، وبيانات التشغيل، وبيانات الأداء التاريخي، وبيانات التقييم من جهات خارجية، ومعلومات عامة، ومعلومات محل ملكية Moody's والملفات التنظيمية.

تري مؤسسة Moody's أن المعلومات، المتوفرة عن الكيان المُصنّف ائتمانيًا أو الالتزام أو الائتمان، ذات جودة مُرضية لأغراض إصدار هذه المراجعة، كما تتسم بالجودة الملائمة مقارنةً بالمعلومات المتاحة عن الكيانات المُصنّفة والالتزامات أو الائتمانات المشابهة.

تم الإفصاح عن التصنيفات للكيان المُصنّف قبل النشر العلني.

رجاء الرجوع إلى صفحة "رموز وتعريفات تصنيفات Moody's" على موقع الويب www.moodys.com للحصول على مزيد من المعلومات عن معني كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر والانتعاش.

تعتبر مؤسسة Moody's أن الكيان المُصنّف أو وكيله (وكلائه)، هو كيان مشارك، عندما يحتفظ بعلاقة كلية مع Moody's. وعلى هذا الأساس، يتم اعتبار الكيان المُصنّف أو وكيله (وكلائه) كيانًا مشاركًا. يقوم الكيان المُصنّف أو وكيله (وكلائه)، بوجه عام، بإمداد مؤسسة Moody's بالمعلومات لأغراض عملية التصنيف الائتماني الخاصة به.

يمكن الاطلاع على المبادئ العامة الخاصة بـ Moody's لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليلنا الائتماني من خلال الموقع التالي:

https://www.moodys.com/researchdocumentcontentpage.aspx?docid=PBC_1133569

كان أحد الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على الأقل مهمًا لإجراء (إجراءات) التصنيف الائتماني التي تم الإعلان عنها ووصفها أعلاه.

يرجى الرجوع إلى موقع www.moodys.com للاطلاع على أية تحديثات أو تغييرات متعلقة بمحلل التصنيف الرئيسي وعلى كيان Moody's القانوني الذي أصدر التصنيف الائتماني.

ميخائيل شيبيلوف
مساعد نائب الرئيس - محلل
مجموعة تمويل الشركات
Moody's Investors Service Limited, Russian Branch
الطابق السابع، فور ويندز بلازا
21 شارع تفرسكايا-يامسكايا الأول
موسكو 125047
روسيا
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

ماريو سانتانجيلو
مساعد العضو المنتدب
مجموعة تمويل الشركات
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

مكتب الإصدار:
Moody's Investors Service Ltd.
One Canada Square
Canary Wharf
London E14 5FA
المملكة المتحدة
الصحافيون: +44.20.7772.5456
خدمة العملاء: +44.20.7772.5454

يرجى الرجوع إلى علامة تويب التصنيفات الموجودة في صفحة المصدر/الكيان على موقع www.moodys.com للحصول على مزيد من الإفصاحات التنظيمية لكل تصنيف الائتماني.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

Rating Action: Moody's downgrades ACC to Ba2; ratings on review for downgrade

لندن – 26 مايو/أيار 2020، هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

حقوق الطبع والنشر لدى مؤسسة Moody's، ©2020، مؤسسة Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. و/أو الجهات المرخصة أو التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بلفظ "MOODY'S"). جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية التي تصدرها Moody's لخدمات المستثمرين و/أو شركات التصنيف الائتماني التابعة لها هي آرائها الحالية حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات أو الالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون وقد تتضمن المواد والمنتجات والخدمات والمعلومات التي تنشرها Moody's (يشار إليها مجتمعة بلفظ "المطبوعات") هذه الآراء الحالية. وتعرف Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته المالية التعاقدية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء أو تعرض لنقص في أصوله. يرجى الاطلاع على وثيقة Moody's بشأن رموز وتعريفات التصنيفات من أجل الحصول على معلومات بشأن أنواع الالتزامات المالية التعاقدية التي تتناولها التقييمات الائتمانية التي تجريها Moody's لخدمات المستثمرين. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. إن

التصنيفات الائتمانية والتقديرية غير الائتمانية ("التقديرية") والآراء الأخرى التي تتضمنها مطبوعات الوكالة ليست تصريحات بشأن حقائق حالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن مطبوعات MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج للمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS, INC و/أو شركاتها التابعة. وكذلك، لا تُشكل أو تُقدم التصنيفات الائتمانية والتقديرية والآراء الأخرى والمطبوعات التي تقدمها Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ كما أن التصنيفات الائتمانية والتقديرية والآراء الأخرى ومطبوعات التي تقدمها Moody's لا تلتزم بمدى ملائمة أي قرار استثماري معين لأي مستثمر بعينه. إن Moody's تُصدر تصنيفاتها الائتمانية وتقريراتها وآراء أخرى ومطبوعات مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو بصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية والتقديرية والآراء الأخرى والمطبوعات التي تقدمها MOODY'S أن تُستخدم من جانب مستثمري التجزئة، وسيكون من قبيل التهور ومن غير الملائم أن يستخدم مستثمرو التجزئة تصنيفات MOODY'S الائتمانية أو تقريراتها أو آرائها الأخرى أو مطبوعاتها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار محترف آخر لديك.

إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر ويُحظر نسخ أو إعادة نسخ أو إعادة تجميع أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين هذه المعلومات بهدف استخدامها لأي مما سبق، كلياً أو جزئياً، وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من Moody's.

إن التصنيفات الائتمانية والتقديرية والآراء الأخرى والمطبوعات التي تقدمها Moody's ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كمقياس حيث أن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة.

حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تقترض Moody's أنها دقيقة ويعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن أن المعلومات التي تُستعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's أنها موثوقة بها، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تتلقاها فيما يخص عملية التصنيف، أو في إعداد مطبوعاتها.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجيزه، فإن MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها ووكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين. لا تتحمل أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو استيعابية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ من أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أو المرخصين أو الموردين. قد علمت مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: (أ) أي خسارة لربح حالي أو محتمل أو (ب) أي خسارة أو ضرر ينشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين مخصص من جانب MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون ويجيزه، فإن MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها ووكلائها وممثليها ومرخصيها وموردتها. لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال (ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن تجنباً لأي ليس أو شك. استبعادها) من جانب، أو أي احتمال في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان - صريح أو ضمني - بشأن دقة أو استمرارية أو تمام أو إمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف ائتماني أو تقدير أو رأي أو معلومات مقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أياً كانوا.

تُفصح Moody's لخدمات المستثمرين بموجب هذا المستند، وهي شركة مملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات و، الصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنفة بواسطة Moody's لخدمات المستثمرين، قبل طلب التكاليف بعمل أي تقييم ائتماني، قد وافقوا على الدفع لـ Moody's لخدمات المستثمرين مقابل آراء وخدمات تصنيف ائتماني مقدمة تقييم و بواسطة رسوما تتراوح بين 1000 و 2.700700.000 دولار أمريكي. تتبنى كل من Moody's و Moody's لخدمات المستثمرين سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجربها Moody's لخدمات المستثمرين وعمليات التصنيف الائتماني بشكل عام. يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري MCO والجهات المُصنفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية من Moody's لخدمات المستثمرين والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علناً عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة على الموقع الإلكتروني www.moody's.com تحت عنوان "Investor Relations — Corporate Governance — Director and Shareholder Affiliation Policy".

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع لـ MOODY'S, Moody's Investors Service Pty Limited ABN 61 003 399 657AFSL 336969، و/ أو Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569 (حسبما ينطبق). إن هذه الوثيقة موجّهة "للعامل قطاع البيع بالجملة" فقط وفي سياق المعنى المقصود في المادة 761G من قانون الشركات للعام 2001. من خلال استمراركم الحصول على حق الاطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فأنتم تتعهدون لـ MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة بصفتكم "عملاء قطاع البيع بنظام الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريق مباشر أو غير مباشر، في نشر هذه الوثيقة أو محتوياتها "لعملاء البيع بنظام التجزئة" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 761G من قانون الشركات لعام 2001. ويعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأياً فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية للمصدر إزاء الالتزام بسداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسهم جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة لمستثمري التجزئة.

أحكام إضافية خاصة باليابان فقط: فإن موديز اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز جروب اليابان جي كيه المملوكة بالكامل من قبل موديز أوفرسيسز هولدينجز إنك، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل ام سي او. موديز اس اف اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة ومملوكة بالكامل لوكالة موديز اليابان كيه كيه. موديز اس اف اليابان ليست وكالة تصنيف ذات أهمية قومية. لذلك، فإن التصنيفات الائتمانية من قبل موديز اس اف اليابان هي تصنيفات ائتمانية بدون أهمية قومية. تم تحديد التصنيفات الائتمانية بدون أهمية قومية من قبل أية هيئة ليست ذات أهمية قومية. وبالتالي لا يؤهل الالتزام المصنف أنواع معالجة معينة بموجب قوانين الولايات المتحدة. موديز اليابان كيه كيه

وموديز اس اف اليابان هي وكالات تصنيف ائتمانية مسجلة في وكالة اليابان للخدمات المالية وأرقام تسجيلها لدى مفوض وكالة الخدمات المالية في اليابان هي 2 و 3 على التوالي.

تُفصح وكالة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) بموجب هذا المستند أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنفة بواسطة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) قبل طلب التكاليف بعمل أي تقييم ائتماني، قد وافقوا على الدفع إلى موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان مقابل آراء وخدمات تصنيف ائتماني مقدمة تقييم و خدمات بواسطتها رسوما تتراوح بين 125,000 ين ياباني إلى 250,000,000 ين ياباني.

تبنى كل من موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان سياسات وإجراءات خاصة لمعالجة المتطلبات التنظيمية اليابانية.